المقدسي والزرقاوي..خلاف ليس على الأفكار فقط (الرابعة والأخيرة)

17-1-2005

وفي المحصلة، فإن هذا التيار الفاعل كحالة أمنية، والهامشي كحالة اجتماعية أردنية وأعتقد عربية أيضا، والجدلي كحالة جهادية في العراق، هو تيار يفتقد إلى شروط الحركة الناجزة، وما زال في يد "الآخر" في كثير من الأحيان يتحكم به كيفما يشاء، وربما يوظفه في كثير من الأوقات!!، وإلى الآن لا أرى أية أفاق سياسية لنجاحه في الواقع العربي

بقلم محمد سليمان

تكشف المقالة "المقدسية" عن خلاف فكري كبير، يعززه اختلاف جوهري في طبيعة التنشئة الاجتماعية والتكوين الفكري بين المقدسي والزرقاوي، وربما يحمل تباينا شديدا في تقدير الأهداف السياسية المرحلية، وأبرز ما يمكن استنطاقه –من النص المقدسي- حول القواعد العامة الفاصلة بين رؤية وممارسة كلا الرجلين؛ أن المقدسي يعطي الأولوية لبناء حركة توحيدية ذات أساس فكري وتنظيمي متين تستند إلى أدبيات توجيهية تدفع بها إلى رؤية استراتيجية للصراع لا تتعجل في حمل السلاح ولا تدخل معارك جانبية، ولا تقع بأخطاء كبيرة، بينما الزرقاوي يغلب عليه الرؤية العملية المرحلية التي تستجيب لإكراهات الواقع دون تقدير كاف وصحيح وحساب عقلاني للمواقف التي يتورط بها أو الساحات التي يقتحمها.

هذا الفارق الرئيسي يمكن قراءته بوضوح من خلال تحليل كلا الشخصيتين ومفردات الخطاب الصادر عنهما؛ بين خطاب يحاول إنتاج جيل إسلامي له إدراك "سلفي جهادي" (المقدسي) وبين خطاب يتناول دوما القضايا الحيوية والجارية على الساحة (الزرقاوي). كما يمكن ملاحظة الخلاف السابق في الممارسة القيادية لهما؛ فالزرقاوي يغلب على تفكيره "شخصنة" الخلافات السياسية والفكرية؛ فهو تارة يهاجم علاوي وتارة أخرى بريمر وقبل ذلك يحاول اغتيال ضابط المخابرات الأردني – الذي كان يحقق معه- ويفضل تفجير دائرة المخابرات العامة على "قصف إيلات" (في قضية الجيوسي)، بينما المقدسي ناردا ما يتطرق إلى الأشخاص في كتبه ومقالاته، ويحاول دوما التركيز على القضايا العامة والقواعد الرئيسية التي تشكل خطوطا عامة لأفراد التيار وأنصاره في الأردن وباقي دول العالم.

في الحقيقة لا يشكل الاختلاف السابق مشكلة "بنيوية" في التيار السلفي الجهادي، وقد لا يعني أكثر من توزيع السلطات: المعرفة (=الأيدلوجية) للمقدسي، والإمارة (= القيادة الحركية) للزرقاوي، إلاّ أن مدى الخلاف أكبر من ذلك بكثير، وهو –برأيي الشخصي- يعتبر أهم دلالة لـ"الرسالة المقدسية"؛ إذ يجعل المقدسي من نقده السابق للزرقاوي "قاعدة" له ليعيد ترتيب أوراق التيار الجهادي في الأردن، وفق رؤيته هو وليس رؤية الزرقاوي، ولعل المسكوت عنه في خطاب المقدسي وهو "مربط الفرس" في كل نقاشنا أنه يسعى إلى الإيحاء لأنصار التيار في الأردن وفي العالم أن الزرقاوي بسياساته المتعجلة ومنهجه غير المتوازن وانفعالاته واختياراته الخاطئة قد أضر كثيرا بمستقبل التيار في الأردن، وربما في المنطقة - إذا تذكرنا جيدا تصريح المقدسي أن الأردن هو فقط نقطة انطلاق لنقل الدعوة غربي النهر- وأنه قد حرف المشروع الذي كان يحلم به المقدسي عن أهدافه الحقيقية، ولذلك فإن المقدسي سيسعى في المرحلة القادمة إلى إعادة صوغ المشروع من جديد، وسيتولى هو القيادة الحركية والفكرية، ويكتفي الزرقاوي بقيادة الجماعة في العراق.

إذن الخلاف الجدي في التيار السلفي الجهادي الأردني هو خلاف "القيادة" و"الفكرة" بين اتجاهين يتنازعان للسيطرة على التيار؛ ولكل منهما رؤيته المختلفة للمسار المطلوب والأهداف المرحلية والقواعد العامة التي تحكم العمل، فالمقدسي ينضم إليه عدد قليل من المؤيدين وغالبهم خارج السجن، ممن لم يتورطوا في قضايا جديدة أمام محكمة أمن الدولة، ولم يسافروا

مع الزرقاوي، وهم من الأفراد من الصفوف الدنيا والمتوسطة في التيار، بينما اتجاه الزرقاوي يسيطر عليه الصف الثاني من الشباب المبهورين بتجربته في العراق، وممن سافروا معه وعادوا، وهم إما في السجن وإما خارجه الآن، لكنهم على العموم ينظرون بعين الغضب للمقالة المقدسية الأخيرة، بل وصل الأمر بهم إلى كيل الاتهامات للمقدسي والتحذير من نشر أفكاره الجديدة، ويرى بعضهم أن المقدسي غير قادر الآن على الوصول إلى إدراك مرامي مشروع الزرقاوي وأبعاده، وأن تجربة السجن حالت بينه وبين الوصول إلى مرحلة التطور الفكري والإدراك السياسي التي وصل إليها أبو مصعب والمجاهدون في العراق!.

أخيرا..

في نهاية هذا المقال والذي طال –على غير رغبة مني في ذلك- أحب التنويه إلى خطوط رئيسة حول التعقيبات التي وردت على الأجزاء السابقة، من الأخوة القراء، وبداية أؤكد تقديري واحترامي لكل تلك الأراء، لكن ما أود مناقشته ثلاثة أمور:

أهداف هذا المقال (بين التحليل والتحريش!)

حول الخلاف بين الزرقاوي وابن لادن

المشروع السلفي الجهادي (إلى أين؟)

أولا/ أهداف المقال: كثيرا ما نواجه من قبل القراء أو الأصدقاء في التعقيب على مقالات معينة في نقد الحركات والجماعات الإسلامية، بسؤال: "ماذا تريد؟"، "ما الهدف"، "إن هذا النقد يخدم أهداف أعداء الدعوة أو الجماعة (المنقودة)"، وكأن القاريء بالفعل أمام "مؤامرة خطيرة" وراء المقال، وهذا ليس بالضرورة صحيحا، وأزعم أن "النقد المعرفي" هو أهم ما نحتاجه في هذه الفترة، لتصحيح المسارات وتدارك الأخطاء، ولا داعي أن "نخاف من النقد"، فالنقد هو في النهاية حوار مفتوح يهدف إلى دراسة وتحليل ظواهر سياسية أو اجتماعية أو حتى نصوص أدبية الأمر الذي يساعد على تكوين الفهم والإدراك الصحيح، ومن ثم القدرة على إدارة الأمور بشكل أفضل، ومن هذا المنطلق أقرأ شخصيا "نقد المقدسي" للزرقاوي، وهو نقد، وللأمانة أقول: ذكي، مهم، وعقلاني –وإن كنت أختلف مع المقدسي جذريا في أفكاره-.

المشكلة التي تحصل -عادة- تتمثل بالتعصب للتنظيم أو الجماعة؛ فهذه "العصبية الحزبية" أو "الطائفية الفكرية" في المجال السياسي الإسلامي اليوم هي التي تمنع الأفراد من القراءة الموضوعية المتوازنة للأمور، وبالتالي تتم قراءة كل النصوص التي تصدر في نقد جماعاتهم وتيارهم بعين الشك والريبة.

وللأسف هذا يحصل مع الحكومات ومع الجماعات في العالم العربي على السواء؛ لأننا لم نصل بعد إلى المرحلة التي نتقبل فيها "ثقافة النقد" أو بالعبارة الشرعية – التي استعان بها المقدسي في مقالته عن الزرقاوي- "المناصحة"، وبالطبع لهذا الحال أسباب عديدة، لا مجال لذكرها هنا، ولكننا في النهاية نحن أمام حالة من "تقديس" للتجارب أو الممارسات الحركية تمنع من قبول النقد مهما كان، ولم أجد في أي "ممارسة نقدية" قمت بها إلى الآن –في مقالاتي- أي روح إيجابية متقبلة، لا من الأفراد ولا من القيادات في الجماعات المختلفة، وأذكر هنا على سبيل المثال اللقاء الذي جمعني مع المراقب العام للأخوان المسلمين في الأردن، بعد إحدى المقالات النقدية التي كتبتها، (وكانت –للمصادفة- حول عدم تقبل الجماعة للنقد)، فماذا قال لي فضيلة المراقب: "لقد دمرت الجماعة! بمقالك"، وفي الحقيقة حاولت إقناعه عبثا بضرورة النقد، ولم يكن يرى في نقدي إلا خدمة لأعداء الجماعة أو للحكومة التي تنتظر الجماعة على "غلطة!"، وأعجب بعد ذلك من الإسلاميين كيف يطالبون الحكومات بتقبل النقد وهم أول من يرفضه، نحن –بحق- بحاجة إلى التأكيد على أهمية حضور "ثقافة النقد" في المجال الفكري الإسلامي.

قبل أن أغادر الملحوظة السابقة أود الإشارة إلى أن الظروف السياسية العصيبة التي تعيشها الحركات الإسلامية، وبالتحديد "التيار الجهادي" ومحاولات الاستهداف الدائم أمنيا وسياسيا له،

تجعل من أفراد هذا التيار في حالة من "العاطفة الجامحة" التي تؤثر كثير –سلبيا- على استجابتهم للآراء الأخرى.

وأولا وأخرا أنا باحث أقدم تحليلا لظاهرة سياسية واجتماعية، برؤية أحاول أن أسدد فيها قدر الإمكان كي أكون موضوعيا، ولست عضوا أو فردا من هذه الجماعة أو تلك، ولذلك أبتعد قدر الإمكان عن إصدار الأحكام التقيمية، وأدع للقاريء التقييم وإصدار الأحكام التي تتوافق مع رؤيته للأمور واتجاهه الفكري.

ثانيا/ الخلاف بين الزرقاوي وابن لادن: بلا شك فإن الحديث عن الخلاف بين الزرقاوي وابن لادن الذي ورد في المقال كان في إطار التحليل لمرحلة سابقة، أما الآن فالرجلان قد توحدا واتفقا على تقسيم الأدوار، لكن الخلاف كان حاصلا، وقد أكد عليه المقدسي في مقالته المذكورة، وأكدته عدة شهادات لمن التقيتهم وحاورتهم في الأردن –ممن كانوا بصحبة الزرقاوي في أفغانستان- وهذه هي المصادر التي اعتمدت عليها في تعريف الخلاف وبيان حدوده-، أما مجال الخلاف فيمكن تناوله في مقالات لاحقة، وإن كنت استطيع سريعا ذكر رؤوس الأقلام: الخلاف حول تعريفات سياسية كالانضمام إلى الأمم المتحدة (قبول ابن لادن لانضمام طالبان ورفض الزرقاوي لذلك)، المرونة السياسية (ابن لادن أكثر مرونه)، الخبرة والتعليم (ابن لادن أكثر خبرة وتعليما وثقافة)، الوعي الفكري لطبيعة الصراع (الزرقاوي يتفاعل مع المتغيرات قصيرة الأمد، ابن لادن يتعامل مع صراع شامل أكبر في إدراكه السياسي)، المثالية والواقعية (ابن لادن أكثر واقعية من الزرقاوي..). وعلى العموم القضية نسبية في المقارنة بين الشخصين.

ثالثا/ المشروع السلفي الجهادي إلى أين ؟

السؤال الذي يجب أن يطرح اليوم هو: ما هي مآلات التيار الجهادي في الأردن، كظاهرة سياسية/ أمنية واجتماعية؟، وهو السؤال الذي تشكل "المقالة المقدسية" أبرز أجاباته، وهي في "تاريخيتها" محاولة للاستدراك على أخطاء التيار وعلى قيادته لمواجهة استحقاقات "الرهانات الخاسرة" التي تورط بها داخل الأردن وخارجه، وفي الحقيقة، فإن المقاربة المقدسية لا ترقى إلى أن تكون استجابة فاعلة وقوية لسؤال المصير، إلا إذا اضطر المقدسي التخلي لاحقا عن الكثير من افكاره وتعديل تصوراته ورؤيته، وهو الأمر المستبعد.

وفي المحصلة، فإن هذا التيار الفاعل كحالة أمنية، والهامشي كحالة اجتماعية أردنية وأعتقد عربية أيضا، والجدلي كحالة جهادية في العراق، هو تيار يفتقد إلى شروط الحركة الناجزة، وما زال في يد "الآخر" في كثير من الأحيان يتحكم به كيفما يشاء، وربما يوظفه في كثير من الأوقات!!، وإلى الآن لا أرى أية أفاق سياسية لنجاحه في الواقع العربي المعاصر، بل كثيرا من المؤشرات تدل على أنه أمام مرحلة ضمور وليس صعود!.

للعودة للأعلى